وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٠ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية

لمحافظة المنوفية والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠٠٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠٠٦ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية والهيكل التنظيمى للغرفة ولائحة بدل السفر والانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنوفية جلسة ٢٠١٠/٣/٢١ باعتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٩ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٠/٦/٢ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٩ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٢٨٨٤٥٧٨,٦٥ ج (فقط مليونـــان وثمانمائـــة وأربعـــة وثمانون ألفًا وخمســمائة وثمانيـة وسبعون جنيهًا وخمسة وستون قرشًا لا غير) ، وبلغت جملـــة المصروفـــات للغرفـــة والســـوق معًا مبلغ ١٥١٦١١٦,٠٤ ج (فقط مليون وخمسمائة وستة عشر ألفًا ومائة وستة عشر جنيهًا وأربعة قروش لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١٣٦٨٤٦٢,٦١ ج (فقط مليون وثلاثمائة وثمانية وستون ألفًا وأربعمائة واثنان وستون جنيهًا وواحد وستون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٩/١٢/٣١ مبلغ ٩٤٦٣٦٧٩,٩١ ج (فقط تسعة ملايين وأربعمائة وثلاثة وستون ألفًا وستمائة وتسعة وسبعون جنيهًا وواحد وتسعون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٠/٦/٢

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور/ محمد أبو شادى